



**Journal of University Studies for Inclusive Research**

**Vol.10, Issue 23 (2023), 11805- 11846**

**USRIJ Pvt. Ltd**

دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي

"دراسة ميدانية على الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية"

**The role of governance in improving Financial performance**

**" A field study on the chambers of commerce and industry in the Republic of Yemen".**

إعداد الباحثة/ أمل عبد القوي الشميري - الباحث الاول

الغرفة التجارية الصناعية أمانة العاصمة - صنعاء -الجمهورية اليمنية

Email: [ame.me142015@gmail.com](mailto:ame.me142015@gmail.com)

الدكتور / نبيل محمد العلفي - الباحث الثاني

أستاذ إدارة الأعمال المشارك- عميد كلية الأعمال - جامعة عمران - الجمهورية اليمنية

**ملخص الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى معرفة مبادئ الحوكمة، ودورها في تحسين الأداء المالي ومستواه في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية، وتكون مجتمع الدراسة من مديري العموم ومديري الإدارات والأقسام، بالإضافة إلى المحاسبين القانونيين للغرف التجارية والبالغ عددهم (٥٣) مفردة، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وبرنامج (SPSS) لإدخال البيانات وتحليلها، وتم استخدام



الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود دور للحوكمة بأبعاده (الشفافية والإفصاح - المشاركة - المساءلة - الكفاءة والفاعلية)، في تحسين الأداء المالي، وأن مستوى الأداء المالي في الغرف التجارية محل الدراسة كان مرتفعاً بجميع أبعاده، وقد جاءت أبعاد الأداء المالي بالترتيب (الموازنات التخطيطية، الاستخدام الأمثل للموارد، تحسين مصادر الدخل، جودة القوائم المالية).

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: تعزيز الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة بكافة مجالاتها، لأنها منهجية ملائمة للتعامل مع البيئة التنافسية تضمن سلامة سير الأعمال وتزيد من فرص التميز في الأداء، وضرورة الاهتمام بالاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز تناسب حجم الإنفاق مع حجم الأنشطة والمشاريع المنفذة، بالإضافة تعزيز استخدام الموازنات التخطيطية في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، لما يحققه ذلك من زيادة كفاءة توزيع الموارد وتحقيق الاهداف.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، المبادئ، الأداء المالي، الغرف التجارية الصناعية، الموازنات التخطيطية، القوائم المالية.

## **The role of governance in improving Financial performance**

**" A field study on the chambers of commerce and industry in the Republic of Yemen"**

**Amal Abdulqawi Al-Shameri**

Chamber of commerce & Industry Secretarial of Capital-Sana'a - Republic of Yemen

**Dr. Nabil Muhammad Al-Olofi**

Professor of Business Administration

Dean of the College of Business Administration - Amran University - Republic of Yemen

### **Abstract**

The study aimed to know the principles of governance as well as the level of Financial performance



in the Yemeni chambers of commerce and industry, and to identify the role of governance in improving Financial performance in the chambers of commerce and industry. The study population consisted of general managers, directors and ahead of departments and divisions, in addition to the chartered accountants of the chambers of commerce, who numbered (53), and the comprehensive inventory method was used, to achieve the objectives of the study, the descriptive approach and the (SPSS) program were used to enter and analyze data, and the questionnaire was used as a main tool for collecting data.

The study concluded with a finding, was the most prominent: there is a role for governance in its dimensions (transparency and disclosure - participation - accountability - efficiency and effectiveness) in improving Financial performance, and the level of Financial performance in the chambers of commerce in the study was high in all its dimensions, and the dimensions of Financial performance came in order (planning budgets, optimal use of resources, improving sources of income, quality of financial statements).

The study also concluded with some recommendations, which are: enhancing interest in applying the principles of governance in all its fields because it is an appropriate methodology for dealing with the competitive environment that ensures the business continuity and increases opportunities for excellence in performance, and the necessity of paying more attention to the optimal use of resources, enhancing the proportionality of the volume of spending with the volume of implemented activities and projects, and enhancing the use of planning budgets in the process of planning and decision-making processes.

**Keywords:** governance, principles, Financial performance, chambers of commerce and industry, planning budgets, Financial statements.

## 1. الإطار العام ومنهجية الدراسة:

### 1,1. المقدمة:

إن عملية تطوير الأداء في المؤسسات والمنظمات المهنية وتحسينه يتطلب تطبيق مبادئ الحوكمة حيث تقوم هذا النظام على إعادة الثقة في النظام المالي وما يولده من معلومات مالية ومحاسبية تضمن الاستمرارية والتطور بشكل سليم، حيث تمثل المؤسسات خياراً استراتيجياً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية (أبو

النصر، ٢٠١٥).

حيث أصبحت جمعيات الأعمال والغرف التجارية في كافة أرجاء العالم تواجه من قضايا الحوكمة، ما يماثل تلك القضايا التي بدأت الشركات في مواجهتها خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي، وبالتالي نشأ إجماع في الرأي أن مفهوم الحوكمة لا يقتصر على الشركات، بل يمتد ليغطي جمعيات الأعمال، (الاتحاد العالمي للغرف التجاري، ٢٠١١، ١).

وعلى الرغم من بروز مفهوم الحوكمة وانتشاره في كثير من منظمات المجتمع المدني، بما فيها الغرف التجارية العربية والعالمية باعتبارها من أهم منظمات المجتمع المدني، مازالت الغرف التجارية في الجمهورية اليمنية تحتاج الى وجود نظام فعال يرسخ مبادئ الشفافية والإفصاح الدقيق في التوقيت المناسب، ومشاركة جميع الأطراف بشأن كافة الأمور المتعلقة بهم، فقد ارتأت الباحثة أنه لا بد من وجود نظام يحكم العمل بين هذه الأطراف، ويجعله منسجماً ومتناغماً مع بعضه البعض لما فيه خدمة القطاع الاقتصادي في البلاد.

#### ٢,١,١. مشكلة الدراسة:

منذ عام ٢٠١٥م وحتى يومنا هذا أدى الصراع القائم في البلاد والوضع الاقتصادي المصاحب له تأثيراً سلبياً على نشاط المنظمات المهنية في البلاد، وقد تأثرت الغرف التجارية كغيرها من المنظمات، وواجهت كثيراً من العراقيل والصعوبات للاستمرار بنفس الأداء، والتكيف والصمود امام التحديات. ومما لاشك فيه أن وضع الغرف التجارية الصناعية أضر سلباً على علاقتها بالجهات الأخرى، وتحديداً علاقتها بالقطاع الخاص، فهي الممثل الوحيد له أمام الجهات الحكومية والجهات الخارجية وتحمل على عاتقها تنظيم ورعاية مصالحه، فكان لا بد من تعزيز الثقة مع أصحاب المصالح، من خلال الارتقاء بالعمل المؤسسي في جميع المجالات.

فقد تبين أهمية البحث والدراسة حول القواعد والنظم والإجراءات التي تُنظم جوانب الأداء، بما في ذلك الموقف



المالي، وعلى هذا الأساس ارتأت الباحثة أن تطبيق مبادئ الحوكمة هي الخيار الأفضل لتحسين الأداء في  
الغرف التجارية الصناعية.

وتسعى الدراسة إلى معالجة المشكلة البحثية من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية؟  
ويندرج تحته التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية؟

٢- ما مستوى الأداء الحالي في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية؟

٣- ما دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية للغرف التجارية الصناعية في  
الجمهورية اليمنية؟

٣,١,١. أهداف الدراسة:

١- التعرف على دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية الصناعية في  
الجمهورية اليمنية.

٢- دراسة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

٣- التعرف على مستوى الأداء الحالي في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية

٤,١,١. أهمية الدراسة:

- الأهمية العملية:

تبرز أهمية الدراسة كونها محاولة أكاديمية لكشف دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للغرف التجارية  
الصناعية في الجمهورية اليمنية وتطويره والتي باعتبارها الممثل الوحيد للقطاع الخاص، لأنه القطاع الرئيس  
المناطق به تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في جذب انتباه المنظمات

المهنية في اليمن إلى أهمية الالتزام بمعايير الحوكمة وعلاقتها بالأداء المالي، والتعرف على الأساليب التي تتبعها الإدارة العليا لتطوير الأداء، كما ستساعد في تحليل الوضع الراهن وتوضيح استعداد وإمكانية الغرف التجارية الصناعية لتطبيق مبادئ الحوكمة. .

#### - الأهمية النظرية:..

نشر ثقافة تبني مبادئ الحوكمة ومفاهيمها في البيئة الاقتصادية من خلال جميع المصالح التجارية و الصناعية في اليمن، وتعزيز الجانب الرقابي وتطوير الخدمات التي تنفذها الغرف التجارية الصناعية، بالإضافة إلى حاجة مجتمع الاقتصاد اليمني المهمة لتطوير الخبرة المهنية في مجال تطبيق نظم الحوكمة وخصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

١,١,٥. حدود الدراسة:

#### - الحدود الموضوعية

اقتصرت الدراسة على دور الحوكمة بالإبعاد التالية (الشفافية والإفصاح، المشاركة، المساءلة، الكفاءة والفاعلية) في تحسين الأداء المالي للغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية وتناولت الباحثة الجانب المالي، والمتمثل بأبعاده الأربعة الآتية (كفاءة الموازنات التخطيطية، الاستخدام الأمثل للموارد، تحسين مصادر الدخل، جودة القوائم المالية).

#### - الحدود المكانية:

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، وكذا الغرف التجارية في المحافظات (أمانة العاصمة - صنعاء، تعز، حضرموت، الحديدة، إب)

#### - الحدود البشرية

تتمثل في عينة العاملين في المناصب الإشرافية والقيادية في الغرف التجارية الصناعية بالإضافة إلى المحاسبين

القانونيين لهذه الغرف.

### ٦,١,١. النموذج المعرفي للدراسة:

المتغير المستقل: مبادئ الحوكمة (الشفافية والإفصاح، المشاركة، المساءلة، الكفاءة والفاعلية).

المتغير التابع: الأداء المالي (كفاءة الموازنات التخطيطية، الاستخدام الأمثل للموارد، تحسين مصادر الدخل، جودة القوائم المالية)

### ٧,١,١. فرضيات الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

وينبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١- يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

٢- يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في الاستخدام الأمثل للموارد في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

٣- يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين مصادر الدخل في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

٤- يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة القوائم المالية في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

## ١, ١, ٨. المصطلحات والتعريفات:

**الحوكمة:** نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات، التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة، لتحقيق خطط المؤسسة وأهدافها وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء.

عرفته الأوساط العلمية على أنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون والحوكمة (توق، ٢٠١٤م).

**وتُعرف إجرائياً في هذه الدراسة** بأنها مجموعة من القوانين والترتيبات المؤسسية والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف سياسة الإدارة المالية للغرف التجارية الصناعية بأمانة العاصمة.

**الأداء:** يقصد به مجموعة من التفاعلات المعقدة التي تتم بين الموارد البشرية والمادية والبيئة التنظيمية داخل المنظمات من جهة، البيئة المحيطة بهم من جهة أخرى (عثمان، المطارنة ٢٠١٦).

**ويُعرف إجرائياً في هذه الدراسة** بأنه مجموعة العمليات والإجراءات الداخلية التي تتم في الإدارة المالية في الغرف التجارية الصناعية، ابتداء من العمليات المحاسبية ووصولاً إلى التقارير المالية.

**الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية:** منظمات اقتصادية مهنية تعمل على تنظيم ورعاية المصالح تجارية والصناعية وتطويرها، وتمثيلها لدى كافة الجهات والدفاع عن مصالح أعضائها وإنشاء العلاقات مع الغرف التجارية الخارجية، وكافة المنظمات ذات الصلة بأعمال الغرف وأهدافها. (قانون الغرف التجارية واتحادها العام مادة رقم ٥).

## ١, ٢. الدراسات السابقة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية، التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية، وتم تخلص أبرز ما جاء فيها، وقد توفر للباحثة كثير من الدراسات المتعلقة بالحوكمة



والأداء المالي بشكل عام، أمّا بالنسبة للدراسات المتعلقة بالغرف التجارية الصناعية فقد كانت ضئيلة جدا.

## أهم الدراسات المحلية والعربية

١. دراسة (الأهدل، ٢٠٢١) بعنوان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية

اليمنية، هدفت الدراسة الى معرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية اليمنية وواقع الأداء المالي فيها، والأثر المترتب على تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أبرزها ان مستوى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك اليمنية مرتفع، وتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء المالية في البنوك اليمنية.

٢. دراسة (الغولي، ٢٠١٩) بعنوان الحوكمة وأثرها في تعزيز التمثيل الصادق للقوائم المالية- دراسة

تطبيقية على شركة يمن موبايل، هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز التمثيل الصادق للقوائم المالية لشركة يمن موبايل، وتشخيص واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة بالشركة، ومدى توافق قوائمها المالية مع خصائص التمثيل الصادق، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها وجود تأثير لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز التمثيل الصادق للقوائم المالية الخاصة بشركة يمن موبايل، فالارتفاع في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر ايجابيا في التمثيل الصادق للقوائم المالية.

٣. دراسة (زيموش، منصورى، ٢٠١٩) بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية -

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة، هدفت الدراسة الى التعرف على آراء أهل الاختصاص (المحاسب، المدققين، رؤساء الأقسام)، فيما يخص أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجية)، وكذا سبل تفعيلها وإظهار مدى تأثير

مبادئ حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، ومعرفة طبيعة العلاقة بين مبادئ الحوكمة وجودة القوائم المالية، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدام (المقابلة، الاستبانة) أداة للدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من نتائج أبرزها وجود أثر إيجابي بين تطبيق حوكمة الشركات (ضمان وجود إطار فعال، حقوق المساهمين) وجودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك، كما تُعد القوائم المالية أحد أهم الدلائل التي تستخدمها الشركة لتوضيح وضعيتها المالية.

٤. دراسة (الحيارى، ٢٠١٧) بعنوان أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، هدفت الدراسة الى تحديد الآليات المستخدمة في تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الصناعية المساهمة العامة، والتعرف على أثر تطبيق آليات الحوكمة في تخفيض المخاطر التي تواجه الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة الى تقييم أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز الثقة وزيادة المصداقية في التقارير المالية التي تفصح عنها الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة أداة للدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج أبرزها إن آليات الحوكمة (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، إدارة المخاطر والشفافية والإفصاح) تسهم بشكل متفاوت في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

اهم الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Zhenhu,2020)

**Relationship between Governance Mechanism and Performance of NLCCs: The case of Fujian Chamber of Commerce in Sichuan Province.**

هدفت الدراسة الى قياس مدى فاعلية آليات الحوكمة على الأداء في غرفة تجارة فوجيان، ومعرفة المعوقات

والمشاكل التي تواجه الأداء في غرفة تجارة فوجيان، بالإضافة الى تحديد اهم آليات الحوكمة التي تؤثر بشكل كبير على تطور الأداء، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي واستخدم الاستبانة أداة للدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها إن لنجاح آليات الحوكمة تأثير إيجابي على تحسين الأداء , وان انخفاض الكفاءات البشرية والحوافز المالية يؤثر بشكل سلبي على نجاح آليات الحوكمة في الغرفة.

٢. دراسة (Arora,Sharma,2016)

### **Corporate governance and firm performance in developing countries: evidence from India.**

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير حوكمة الشركات على الأداء في الشركات الصناعية في الهند، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج التاريخي، التجريبي والتحليلي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أبرزها إن الشركات التي تمارس الحوكمة في أدائها تتمتع بانخفاض التكاليف وحصّة سوقية كبيرة، وأن المعرفة الفكرية لمجلس الإدارة والمديرين تساعد في تحسين القرار وتعزيز الأداء، كما تبين إن العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء ليست قوية جدا في الهند وإن العوائد والربحية ضعيفة الارتباط بمؤشرات حوكمة الشركات.

١,٢,١. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة واستعراض الباحثة لمجموعة من الدراسات السابقة، والتي ركزت معظمها على بيان أهمية حوكمة الشركات والمنظمات، في الحد من المشاكل المالية و الإدارية، وضمان تحسين أداء المنظمات، كما أكدت على تزايد الاهتمام بتطبيق الحوكمة، ليس فقط على مستوى الشركات التجارية العظمى فحسب، بل أيضا على مستوى المؤسسات والمنظمات المهنية، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا تحد من الكثير من المشاكل التي تواجه معظم المنظمات وعلى وجه الخصوص المشاكل المالية.

١,٢,٢. ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة العربية والأجنبية في كثير من الجوانب والمجالات منها:

١- تُعد أول دراسة حسب علم الباحثة، تناولت دور الحوكمة في تحسين الأداء بأبعاده المالية في الغرف التجارية الصناعية.

٢- استخدم الباحثون في الدراسات السابقة أبعاد الأداء المالي في الجانب الفني، بينما تناولت الباحثة في الدراسة الحالية أهم الأبعاد الإدارية في الجانب المالي، وهي (الموازنات التخطيطية، الاستخدام الأمثل للموارد، تحسين مصادر الدخل، جودة التقارير المالية).

٣- يتضح من الدراسات السابقة، أن أغلبها تم أخذ آراء العاملين بشكل عام في لحظة توزيع الاستبانة، بينما تم التركيز في الدراسة الحالية على مجموعة المديرين التنفيذيين ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام، لتحري من مصداقية وموثوقية البيانات.

٤- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بشمولية الأبعاد، والعلاقة بين المتغيرات الرئيسية (الحوكمة، والأداء المالي)، حيث إن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على الأبعاد الرئيسية فقط دون الأبعاد الفرعية، أو أنها اعتمدت على علاقة ابعاد المتغير المستقل (الحوكمة) مع المتغير التابع (الأداء المالي) بشكل عام.

## 2. الإطار النظري للدراسة:

### ١،٢ . الحوكمة

#### ١،١،٢ . تعريف الحوكمة (Governance):

بالرغم من حداثة هذا المفهوم إلا أن هناك تعريفات كثيرة تناولته وهذا يعد نتيجة طبيعة دور الحوكمة في المحيط الاقتصادي المعاصر، مما أدى للاهتمام به على مستوى الكثير من المستثمرين والباحثين والكتاب، ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية لأصل الإنجليزي للكلمة (Gouvernance) وبعد عدة محاولات لتعريف الكلمة،

"حيث تم سابقاً إطلاق مصطلحات مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، الحاكمية المؤسسية،

حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى". (المشهداني، طالب، ٢٠١١)

المفهوم اللغوي للحوكمة: "معناها التحكم أو الحكم أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم

العلاقات داخل المنظمات". (الصغير، ٢٠١٩، ٤)

ونظراً لشمولية هذا المفهوم وارتباطه بالعديد من المجالات واختلاف الاتجاهات الثقافية للباحثين والمهتمين وفقد

تعددت التعريفات ولكنها تصب في إطار مشترك فنذكر هنا بعضاً منها:

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) "هي النظام الذي يضبط ويوجه أعمال الشركة، حيث يوزع

الحقوق والواجبات بين مختلف أطراف مجلس الإدارة، أصحاب العلاقة، المساهمين، ويضع الإجراءات والقواعد

اللازمة الخاصة باتخاذ القرارات، وكما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم الأداء

ومراقبته". (خيرة، خيرالدين، ٢٠١٨، ٣)

وعرفها مجلس الغرف السعودي، ١٤٣٨، بأنها نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الغرفة (الجمعية

العمومية ومجلس الإدارة والأمانة العامة)، بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ومنح حق المساءلة، والتأكد

من أن الغرفة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها طويلة الأمد.

ومن التعريفات السابقة ترى الباحثة أن الحوكمة تعني: مجموعة من الأنظمة الداخلية التي تعمل على تهيئة

بيئة عمل مناسبة، أساسها المسؤولية والرقابة والالتزام، وذلك باستخدام الأدوات والإجراءات التي تنظم طبيعة

العلاقة بين جميع الأطراف، وبيان حقوق والتزامات كل الكيانات المرتبطة بالمنظمة بهدف الارتقاء بالأداء

المؤسسي، وتحقيق استراتيجية المنظمة.

ومن منظور مالي: يقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات والسياسات الخاصة بالرقابة على العمليات

المحاسبية، بهدف الاستخدام الأمثل والفعال للنفقات والإيرادات من خلال اتباع أدوات المحاسبة السليمة ووفقاً

لمعايير الوضوح والشفافية والافصاح بما يعزز الوضع المالي في المنظمة.

## ٢,١,٢. مبادئ الحوكمة:

اكتسبت مبادئ الحوكمة أهمية دولية كبيرة، حيث أصدرت عدد من الهيئات والمنظمات المختصة مبادئ للحوكمة، مع اخذ الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بين المجتمعات والدول في الاعتبار، وتعد المبادئ دائمة التطور بطبيعتها في ضوء التغيرات والظروف البيئية المحيطة.

ويذكر (إيفان نيكوليتش) "أن مبادئ الحكم الرشيد ثمانية مبادئ رئيسة هي المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، الإجماع، العدل، الفاعلية والكفاءة، والمساءلة" (الحو، ٢٠١٢، ٣٢).

وقد ذكر الاتحاد العالمي للغرف (word chambers federation (icc),2011) أن مبادئ الحوكمة لجمعيات الاعمال والغرف التجارية تتمثل في: النزاهة والشفافية , الوضوح في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات, كفاءة وفاعلية الأنشطة والأهداف, المشاركة في صناعة القرار, الإفصاح عن كافة المعلومات التي تهم أصحاب المصالح, المسؤولية الكاملة أمام الأعضاء عن نتائج القرارات والأعمال التي تم تنفيذها.

وقد تناولت الباحثة في هذه الدراسة مجموعة من المبادئ التي لها أثر كبير في تحسين جودة الأداء المالي في الغرف التجارية، وهي: الشفافية والإفصاح، المشاركة، المساءلة، الكفاءة والفاعلية.

## الإفصاح والشفافية (Transparency)

تعرف الشفافية بأنها حق كل فرد من العاملين أو المتعاملين من أصحاب المصالح في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات، والتي قد تكون تقارير منتظمة عن أعمال المنظمة، الميزانيات والنفقات، البرامج العامة، وتمثل الشفافية مدخلا لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل، فالأنظمة ذات الشفافية تمتلك إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة



والمسؤولين. (الكفارنة، ٢٠١٦)

### **المشاركة: (Participate)**

ويقصد بها مشاركة كافة أصحاب المصالح في عمليات اتخاذ القرارات، سواء كان الأمر بشكل مباشر أو مؤسسات وسيطة شرعية تعبر عن مصالحهم، بهدف تحديد وصياغة الأهداف التنظيمية وحل المشكلات واتخاذ القرارات، وتعد مشاركة العاملين في صنع القرارات وسيلة فاعلة لرفع أداء المنظمة. (أبوالفنوح، ٢٠٢٢)

### **المساءلة (Accountability)**

المساءلة من المبادئ المهمة والفاعلة في مقاومة الفساد الإداري، وبالتالي تقلل من الاستغلال وإساءة استخدام الموارد (خيرة، خيرالدين، ٢٠١٨، ١٥)، وتلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة عن كافة استفسارات مجلس الإدارة في ما يتعلق بالقرارات والخطط والسياسات المنفذة في المؤسسة، والتي تعرضها للمساءلة (الغولي، ٢٠١٩)،

### **الكفاءة والفاعلية (Effectiveness and Efficiency)**

يُقصد بالكفاءة في الحوكمة أن نتائج العمليات والمؤسسات تتفق مع احتياجات المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد التي في متناولها، ويغطي مفهوم الكفاءة أيضاً الاستخدام القائم على الاستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

ويقصد بها أيضاً مدى تحقيق الأهداف، وبالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة، في حين يقصد بالفاعلية القدرة على ترشيد مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة. (الحلو، ٢٠١٢)

وتُعرف الفعالية بأنها القدرة على تحقيق أقصى النتائج والخدمات باستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن. (كنعان، ١٩٩٥، ٣٨٦). تتواجد الفعالية والكفاءة عندما تستخدم العمليات والمؤسسات الموارد أفضل استخدام لتحقيق نتائج تلبى احتياجات العملاء، وتتطلب الفعالية والكفاءة تحسين الجودة وتوحيد تقديم الخدمات

بصورة تلبي احتياجات المواطنين، وتبسيط الإجراءات والحد من الروتين واستخدام التكنولوجيا المناسبة. (الاتحاد

العالمي للمعالجين الموظفين مجموعة عمل مؤشرات الجودة، ٢٠٢٠)

٢,٢. الأداء المالي:

١,٢,٢. الأداء المالي

يُعد موضوع الأداء المالي من أهم الموضوعات باعتباره مؤشر الحكم الرئيس على مدى قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار، فتواجه المؤسسات في وسط دائم التطور والتغير، يفرض عليها مواكبته للحفاظ على مكانتها في السوق ومواجهة المنافسة، فتسعى المنظمات إلى الإدارة الرشيدة لتحقيق أهدافها، من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها والحفاظ على سيولة كافية لمواجهة التزاماتها (الصغير، ٢٠١٩).

وعرفه (بزقاري، ٢٠١١) بأنه عملية قياس نتائج سياسات وعمليات الشركة من الناحية النقدية وتحديد نقاط القوة والضعف المالية للشركة من خلال إقامة علاقات بين بنود المركز المالي وبيان الدخل، تنعكس هذه النتائج في ربحية الشركة أو سيولة أو رافعة مالية.

٢,٢,٢. أهمية قياس الأداء المالي ومؤشراته وخطواته:

إن قياس الأداء مفهوم متطور وبالغ الأهمية في تقييم الأداء، وتسهم نتائجه بشكل أساس في وضع استراتيجيات المؤسسة، وإيجاد مؤشرات موضوعية تساعد في دعم القرارات (السقا، ٢٠١٨)، ويتم تطبيقه في المنظمات الربحية وغير الهادفة للربح. (صايح، ٢٠١٨)

ويمكن تعريف مفهوم تقييم الأداء بأنه: عملية تهدف إلى مقارنة بين الأداء الفعلي، وما تم التخطيط له مسبقاً، وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات، وتحديد الانحرافات، ويرى بعض الباحثين أن تقييم الأداء عملية مرنة قادرة على الاستجابة للمتغيرات، في البيئة الداخلية والخارجية التي تحيط بالمؤسسة. (العموش، ٢٠١٦).



## ٣،٢،٢. خطوات تقييم الأداء المالي:

نكر (المطيري، ٢٠١١) بأن عملية تقييم الأداء المالي تمر بعدة مراحل أهمها ما يلي:

١- مرحلة التخطيط: في هذه المرحلة يتم إعداد الموازنات والقوائم التقديرية ثم يتم تحديد أدوات التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

٢- مرحلة مقارنة النتائج: في هذه المرحلة يتم مقارنة نتائج الأداء الفعلي مع الأداء المخطط لغرض معرفة مدى تحقق الأهداف التي تم وضعها مسبقاً.

٣- مرحلة بعد مقارنة النتائج: في هذه المرحلة يتم تحديد إذا ما كان هناك إنحرافات بهدف تحليلها وتشخيص أسبابها ومعالجتها.

وقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى بعدين مهمين من أبعاد الإدارة المالية، وهما:

**الموازنات التخطيطية:** وهي عبارة عن تقرير يلخص جميع العمليات والأنشطة التي تنوي المنظمة القيام بها، ضمن إطار الخطط والسياسات المستقبلية للمنظمة لمدة زمنية معينة. (الدليل الإرشادي لتطبيق المعايير المحاسبية، للمنظمات غير الهادفة للربح، دولة قطر، ٢٠١٩، ٤٢). وتعد الموازنة خطة عمل متكاملة تدير كفاءة وفعالية الإيرادات والنفقات في الجانب المالي للمنظمة، وتقتض الموازنة الاستخدام الأمثل للموارد، وكذلك تحديد الانفاق في المجالات الضرورية التي تؤدي إلى تحقيق أعلى للعوائد المنشودة ، وهذا يؤدي إلى تحقيق أفضل أداء للمؤسسة. (الصاعدي، ريناد، ٢٠٢١).

### القوائم المالية:

وتُعرف بأنها "الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الناتجة عن معالجة بيانات أنشطة المنظمة، إلى الأطراف المعنية ( محمد، ٢٠١٦، ١١١). وتشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام

المحاسبي، وتعد جزءاً منها بصورة إلزامية وبصفة دورية، والبعض الآخر يعد بصورة اختيارية ، ويتم التحقق من جودة القوائم المالية من خلال لجان مراجعة الحسابات. (Mudashiru, Bakare Ishmael,2014)

### ٣,٢. دور الحوكمة في تحسين الاداء المالي:

إن قوة الحوكمة مقترنة بتحسين الأداء من خلال تحقيق المساواة وزيادة الإيرادات، وترشيد النفقات وتنمية الاستثمارات(فريق صندوق النقد الدولي، ٢٠٢١)، فالحوكمة تستهدف بطبيعتها تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة، وتقوم على قواعد تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة وضمان الرقابة على الأداء (الأنسي، ٢٠١٨، ٤١)، لذلك جاءت الحوكمة نتيجة الحاجة الملحة إلى إيجاد إصلاحات وتطويرات في الأداء، ويمكن للمؤسسة أن تستفيد من عناصر الحوكمة في تحسين أدائها وتطويره والتكيف مع المستجدات البيئية، من خلال تطبيق مبادئ متنوعة أهمها اللامركزية والمسؤولية والشفافية والمحاسبة، وتفويض الصلاحيات. (نصير، نصير، ٢٠٢١).

بينما يرى (Groom,Jocelyn,2018) أن أهم المبادئ التي تحقق للمؤسسة أداء متميز هي الاستراتيجية التنافسية القوية، والتي تسهم في تفوق المؤسسة على نظيراتها.

وذكر (Sharma,Arora,2016) أن الحوكمة تحسن الأداء من خلال توفير ضمان حقوق للمساهمين حيث تعمل على تحقيق التوازن بين جميع أصحاب المصالح.

إن لنجاح نظام الحوكمة في الغرف التجارية والصناعية يتحقق من خلال مجموعة من العناصر، والتي أهمها تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية، ووضع آليات واضحة وسليمة لصنع القرارات، والتمكين والشفافية لجميع الاعمال بالإضافة إلى الارتقاء في وسائل التواصل مع أصحاب المصالح (Zhenhui,2020).



## ٢, ٤ . الغرف التجارية والصناعية:

دراسة موضوع الغرف التجارة والصناعة يكتسي أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني والدولي، لما لها من دور بارز ومؤثر على هذه الاقتصاديات باعتبارها حلقة وصل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي (صحراوي، ٢٠١٨)، ولها قوة تشريعية في صياغة وتعديل اللوائح والأنظمة والقوانين التي تخص قطاع الأعمال (Zhenhui, 2020)، ومهمتها الرئيسية هي تعزيز بيئة اقتصادية تنافسية قوية تلبي تطلعات القطاع الخاص، وتعمل على احتواء كافة أنواع الاعمال بجميع مستوياته سواء الكبيرة او المتوسطة او الصغيرة تحت صعيد واحد. ( Chamber de Commerce du ) (Canada, 2013)

## الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية

تضم الجمهورية اليمنية ١٢ غرفة تجارية في عدد من المحافظات، وهي غرفة (غرفة تجارة صناعة أمانة العاصمة، غرفة تجارة صناعة عدن، الغرفة التجارية الصناعية تعز، غرفة محافظة صنعاء، غرفة الحديدة، غرفة حضرموت، غرفة الوادي والصحراء، غرفة إب، غرفة نمار، غرفة مأرب، غرفة الجوف، غرفة المهرة، غرفة المحويت، غرفة صعده، غرفة رداح، غرفة شبوة، غرفة لحج، غرفة حجة، غرفة الضالع، غرفة أبين) (الموقع الرسمي للاتحاد العام للغرف info@fycci-ye.org)

## نشأت الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية

تأسس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية (FYCCI) في عام ١٩٦٣م، نظراً للتطورات التجارية والاقتصادية التي شهدتها اليمن منذ مطلع الستينيات، ونتيجة لانفتاح الاقتصاد اليمني على العالم ومن ثم صدر قانون الغرف التجارية الصناعية رقم ١٤ لعام ١٩٦٣م، وفي حقبة الثمانينيات صدر القانون رقم ٢٧ لعام ١٩٨٢م لإنشاء الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، والذي تم بموجبه تعديل قانون الغرف التجارية الصناعية رقم ١٤ لعام ١٩٦٣م، الذي أصدر لانتظيم أعمال الغرف التجارية الصناعية، تلي ذلك إجراء عدد



من التعديلات على قانون الغرف التجارية الصناعية، لمواكبة المتغيرات لمحلية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال القانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٩م، والذي تم تعديله عام ٢٠٠٣م بالقانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٣م (الموقع الرسمي للاتحاد العام للغرف التجارية، [info@fycci-ye.org](mailto:info@fycci-ye.org)).

أما الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة فقد كانت الغرفة الثانية التي تأسست في الجمهورية اليمنية وذلك في تاريخ ٢٢ يناير عام ١٩٦٢م، وفي ذات التاريخ تم انتخاب أول مجلس للغرفة وعقد أول اجتماع، لإقرار اللوائح ووضع استراتيجية العمل والنشاط التجاري والصناعي للقطاع الخاص اليمني. (٢٠٢٠، [www.scciye.org](http://www.scciye.org)).

وفي تاريخ ٢٦ أغسطس عام ١٨٨٦م تأسست الغرفة التجارية الصناعية في محافظة عدن، حيث كانت أول غرفة في الجمهورية اليمنية وتسمى (الغرفة التجارية العدنية)، وتعد من أقدم الغرف التجارية في الشرق الأوسط، حيث كانت عدن في ذلك الحين مركزاً تجارياً عالمياً وحلقة وصل بين مختلف بلدان العالم، بفضل مينائها الذي كان يعد رابع أهم ميناء في العالم. (٢٠٢١، [info@fycci-ye.org](mailto:info@fycci-ye.org)).

أما غرفة تجارة وصناعة وادي حضرموت والصحراء أنشئت في عام ١٩٩٨م بقيادة مجلس تأسيسي، وفي عام ٢٠٠١م تم انتخاب أول مجلس إدارة لغرفة حضرموت. (<https://archive.unescwe.org>، الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)

### ٣. منهجية الدراسة

#### ١,٣. المنهج المستخدم في الدراسة:

وبناءً على طبيعة الدراسة ولتحقيق أهدافها اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ كونه أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الإدارية والإنسانية، وهو المنهج الذي يتم من خلاله جمع البيانات من مجتمع الدراسة أو عينه منها، من أجل وصف الظاهرة موضوع الدراسة، من حيث طبيعتها، ودرجة وجودها، وواقعها، وتفسيرها،

مما يمكّن من الوصول إلى استنتاجات وتعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة (عبيدات وعدس، وكايد، ٢٠١٦، ١٩١).

### ٢,٣. وحدة التحليل

ووحدة التحليل في الدراسة الحالية على مستوى المنظمة (الغرف التجارية)، حيث إن تطبيق الحوكمة تقاس على مستوى المنظمة، وكذلك الحال بالنسبة للأداء المالي يقاس على مستوى المنظمة.

### ٣,٣. مجتمع الدراسة

ويتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية وهي (الاتحاد العام للغرف التجارية، الغرفة التجارية بأمانة العاصمة- صنعاء، الغرفة التجارية بمحافظة تعز، الغرفة التجارية بمحافظة الحديدة، الغرفة التجارية بمحافظة حضرموت، الغرفة التجارية بمحافظة إب)، وسيتم استهداف الوظائف الإشرافية والقيادية (المديرين التنفيذيين، ومديرين الإدارات، ورؤساء الأقسام) بالإضافة إلى المراجعين القانونيين لهذه الغرف، ويبلغ حجم مجتمع الدراسة (٥٣) عنصراً، والجدول (٣- ١) يوضح ذلك.

#### جدول (٣-١) بوضوح حجم مجتمع الدراسة

م	الغرفة	حجم المجتمع
1	الاتحاد العام للغرف التجارية	٥
2	غرفة أمانة العاصمة - صنعاء	٢٠
3	غرفة تعز	٨
4	غرفة الحديدة	٧
5	غرفة حضرموت	8
6	غرفة اب	٥
	الإجمالي	٥٣

### ٤,٣ . عينة الدراسة

ونظراً لمحدودية مجتمع الدراسة تم استخدام طريقة المسح الشامل للمجتمع، وقد قامت الباحثة بتصميم استبانة إلكترونية وتم إرسالها إلى عينة الدراسة البالغة (٥٣) مفردة، وقد كانت نسبة الاستجابة بنسبة (٩٦%) من عينة الدراسة، أي (٥١) مفردة من مجموع الاستبانات الموزعة، والجدول (٣-٢) يوضح ذلك:

جدول (٣- 2) عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي لكل غرفة

م	الجامعة	حجم	الاستمارات	نسبة الاستمارات المرتجعة
1	الاتحاد العام للغرف التجارية	٥	5	100%
2	غرفة أمانة العاصمة - صنعا	٢٠	19	95%
3	غرفة تعز	٨	8	100%
4	غرفة الحديدة	٧	7	100%
5	غرفة حضرموت	8	8	100%
6	غرفة إب	٥	4	80%
الإجمالي		٥٣	٥١	96%

### ٥,٣ . مصادر جمع البيانات

- المصادر الثانوية: تم استخدام مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الدراسات العلمية والأبحاث والكتب والمجلات العلمية المحكمة والدوريات والمقالات والتقارير، ومواقع الأنترنت المتاحة للبحث العلمي.
- المصادر الأولية: تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة أداة للدراسة، وقد تم تصميمها بالاستعانة بالدراسات السابقة، وتم تطويرها بما يتناسب مع الدراسة الحالية.

### ٦,٣ . أداة الدراسة وخطوات بنائها

تم الاعتماد على الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم تصميم وتطوير الاستبانة لتحديد دور تطبيق مبادئ

الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين أساسيين، هما:

- القسم الأول: يتضمن المعلومات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة والتي شملت: (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

- القسم الثاني: يتضمن البيانات الخاصة بقياس دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية الصناعية، ويتكون من (٥٣ فقرة) مقسمة إلى محورين هما:

المحور الأول: يتناول فقرات متغير المستقل (الحوكمة) ويتكون من (٢٩ فقرة) موزعة على أربعة أبعاد.

المحور الثاني: ويتعلق بالفقرات الخاصة بالمتغير التابع (الأداء المالي) ويتكون من (٢٤ فقرة) موزعة على أربعة أبعاد.

٧,٣. صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للمتغير المستقل (الحوكمة) تم استخدام تحليل الارتباط لبيرسون كما هو موضح في الجدول التالي رقم (٣-٣).

جدول (٣-٣): الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المتغير المستقل الحوكمة

المشاركة			الشفافية والافصاح		
مستوى	معامل ارتباط	رقم الفقرة	مستوى	معامل ارتباط	رقم الفقرة
.000	.677**	١	.000	.488**	١
.000	.717**	٢	.000	.761**	٢
.000	.673**	٣	.000	.758**	٣
.000	.639**	٤	.000	.815**	٤
.004	.396**	٥	.000	.564**	٥
.000	.770**	٦	.000	.738**	٦
.000	.585**	٧	.000	.556**	٧

المشاركة			الشفافية والافصاح		
مستوى	معامل ارتباط	رقم الفقرة	مستوى	معامل ارتباط	رقم الفقرة
			.000	.478**	٨
الكفاءة والفاعلية			المساءلة		
مستوى	معامل ارتباط	رقم الفقرة	مستوى	معامل ارتباط	رقم الفقرة
.000	.526**	١	.000	.695**	١
.000	.578**	٢	.000	.724**	٢
.000	.554**	٣	.000	.656**	٣
.000	.801**	٤	.000	.473**	٤
.000	.695**	٥	.000	.699**	٥
.000	.644**	٦	.000	.501**	٦
.000	.678**	٧	.000	.590**	٧

يتضح من الجدول (٣-٣) أن جميع فقرات المتغير المستقل الحوكمة جاءت مرتبطة بأبعادها بدرجة ارتباط

موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١)، ودرجة الارتباط تتراوح بين ٠,٣٩٦ و ٠,٨١٥، ما يشير إلى

عدم وجود فقرات قد تضعف المصادقية لهذه الأبعاد، وهذا يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق

بها في تطبيق الدراسة.

جدول (٣-٤): الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المتغير التابع الأداء المالي

الاستخدام الأمثل للموارد			كفاءة الموازنات التخطيطية		
مستوى	معامل	رقم الفقرة	مستوى	معامل	رقم الفقرة
0.001	.458**	١	.001	.455**	١
0.000	.600**	٢	.000	.552**	٢
0.000	.573**	٣	.000	.639**	٣
0.000	.708**	٤	.000	.545**	٤
0.002	.419**	٥	.000	.680**	٥
0.000	.583**	٦	.000	.688**	٦
0.000	.802**	٧	.000	.709**	٧
0.000	.664**	٨			



تحسين جودة القوائم المالية			تحسين مصادر الدخل		
مستوى	معامل ارتباط	رقم الفقرة	مستوى الدلالة	معامل ارتباط	رقم الفقرة
.000	.670**	١	.000	.775**	١
.000	.699**	٢	.000	.798**	٢
.000	.492**	٣	.000	.815**	٣
.000	.705**	٤			
.000	.717**	٥			
.000	.661**	٦			

يتضح من الجدول (٣-٤) أن جميع فقرات المتغير التابع الأداء المالي جاءت مرتبطة بأبعادها بدرجة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١)، ودرجة الارتباط تتراوح بين ٠,٤١٩ و ٠,٨١٥، ما يشير إلى عدم وجود فقرات قد تضعف المصادقية لهذه الأبعاد، وهذا يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة.

### ٨,٣. اختبار ثبات الأداة

وقد تم التحقق من الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) كما في الجدول (٣-9).

### جدول (٣-٥) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

الدرجة / البعد / المجال	عدد الفقرات	درجة الثبات	Alpha/درجة
الشفافية والافصاح	٨	0.799	0.894
المشاركة	٧	0.756	0.869
المساءلة	٧	0.713	0.844
الكفاءة والفاعلية	٧	0.763	0.873
<b>إجمالي الحوكمة</b>	<b>٢٩</b>	<b>0.897</b>	<b>0.947</b>
كفاءة الموازنات التخطيطية	٧	0.721	0.849
الاستخدام الأمثل للموارد	٨	0.743	0.862
تحسين مصادر الدخل	٣	0.692	0.832

الدرجة $\sqrt{\text{Alpha}}$	درجة الثبات	عدد الفقرات	البعد / المجال
0.853	0.728	٦	تحسين جودة القوائم المالية
<b>0.921</b>	<b>0.848</b>	٢٤	إجمالي الأداء المالي
<b>0.964</b>	<b>0.929</b>	53	الاستبانة بشكل عام

يتضح من الجدول (٣-٥) أن قيمة معامل الثبات (الفا كرونباخ) جاءت مقبولة لكل بعد من أبعاد الحوكمة، حيث

بلغت قيمة الثبات (الفا كرونباخ) لأداة جمع البيانات (٠,٩٢٩)، وبدرجة مصداقية (٠,٩٦٤). وهذا يعني أنها جاء بنسبة ثبات مرتفعة، ودرجة مصداقية مرتفعة، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة، ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة بدرجة مرتفعة.

#### ٤. عرض نتائج متغيرات الدراسة وتحليلها:

##### ٤,١,١. متغير العمر

للتعرف على خصائص عينة الدراسة حسب متغير العمر تم استخدام التكرارات والنسب المئوية.

##### جدول (٣-٦) خصائص عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة %	التكرار	العمر
7.84%	4	اقل من ٢٥ سنة
23.53%	12	من ٢٥ الى ٣٥ سنة
35.29%	18	من ٣٦ الى ٤٠ سنة
33.33%	17	اكثر من ٤٠ سنة
<b>100.0 %</b>	<b>٥١</b>	<b>الإجمالي</b>

##### ٤,١,٢. متغير المؤهل العلمي

للتعرف على خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي تم استخدام التكرارات والنسب المئوية.

جدول (٣-٧) خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
7.84%	4	ثانوية فأقل
70.59%	36	بكالوريوس
19.61%	10	ماجستير
1.96%	1	دكتوراه
<b>% 100.0</b>	<b>٥١</b>	<b>الإجمالي</b>

٤,١,٣. متغير سنوات الخبرة

للتعرف على خصائص عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية.

جدول (٣-٨) خصائص عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
5.88%	3	أقل من ٥ سنوات
23.53%	12	من ٥ إلى ١٠ سنوات
33.33%	17	من ١١ إلى ١٥ سنة
37.25%	19	أكثر من ١٥ سنة
<b>100.0%</b>	<b>٥١</b>	<b>الإجمالي</b>

٤,١,٤. متغير المسمى الوظيفي

للتعرف على خصائص عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي تم استخدام التكرارات والنسب المئوية.

جدول (٣-٩) خصائص عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

النسبة	التكرار	المسمى الوظيفي
31.37%	16	رئيس قسم
37.25%	19	مدير إدارة
7.84%	4	مدير عام
5.88%	3	نائب مدير عام
17.65%	9	محاسب قانوني

الإجمالي	٥١	% 100
----------	----	-------

#### ١,٢,٤. التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل: الحوكمة

لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية والإفصاح، المشاركة، المساءلة، الكفاءة والفاعلية) في الغرف التجارية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات العينة، كما في الجدول (٣-١٠٥).

#### جدول (٣ - ١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الحوكمة

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	مستوى التوفر	الرتبة
1	الشفافية	3.56	0.79	71.12%	مرتفعة	٤
٢	المشاركة	3.93	0.63	78.54%	مرتفعة	٣
٣	المساءلة	3.97	0.66	79.44%	مرتفعة	٢
4	الكفاءة والفاعلية	4.30	0.51	86.06%	مرتفعة جداً	١
	متوسط الحوكمة	3.94	0.52	78.80%	مرتفعة	

يتضح من الجدول (٣-١٠) أن جميع أبعاد المتغير المستقل (مبادئ الحوكمة) حصلت على درجة موافقة مرتفعة، حيث حصلت على متوسط حسابي إجمالي (٣,٩٤)، ويقابلها توافراً بنسبة (٧٨,٨٠%)، وانحراف معياري (٠,٥٢)، وهذا يعني أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الغرف التجارية كان مرتفعاً. كما يتضح من الجدول (٣-١٠) أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد/ مبادئ الحوكمة كان مرتفعاً، لجميع الأبعاد عدا بعدد/ مبدأ الكفاءة والفاعلية فقد كان مرتفعاً جداً.

#### ٢,٢,٤. التحليل الوصفي لأبعاد المتغير التابع: الأداء المالي

لمعرفة مستوى الأداء المالي في الغرف التجارية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب

المئوية، وقد جاءت النتائج كما في الجدول (٣-١١).

### جدول (٣-١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الأداء المالي

م	البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	ن	مستوى	الرتبة
1	كفاءة الموازنات التخطيطية	4.06	0.6	٨١,١٢%	مرتفعة	١
2	الاستخدام الأمثل للموارد	4.03	0.6	٨٠,٥٨%	مرتفعة	٢
٣	تحسين مصادر الدخل	3.99	0.7	٧٩,٨٦%	مرتفعة	٣
٤	تحسين جودة القوائم المالية	3.94	0.5	٧٨,٧٠%	مرتفعة	٤
	متوسط محور الأداء المالي	4.01	0.4	٨٠,٢٠%	مرتفعة	

يتضح من الجدول (٣-١١) أن جميع أبعاد المتغير التابع (الأداء المالي) حصلت على درجة موافقة مرتفعة، حيث حصلت على متوسط حسابي إجمالي (٤,٠١)، ويقابلها توافراً بنسبة (٨٠,٢٠%)، وبانحرافٍ معياري (٠,٤٧)، وهذا يعني أن مستوى الأداء المالي في الغرف التجارية محل الدراسة كان مرتفعاً. كما يتضح من الجدول (٣-١١) أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد الأداء المالي كان مرتفعاً، لجميع الأبعاد،

### ٣,٤. اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة استخدمت الباحثة اختبار الانحدار الخطي البسيط Regression Simple Analysis لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية لها، لبيان أثر الحوكمة على الأداء المالي بأبعاده (كفاءة الموازنات التخطيطية، الاستخدام الأمثل للموارد، تحسين مصادر الدخل، تحسين جودة القوائم المالية) في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية، وقد تم ذلك كما يأتي:

#### - اختبار الفرضية الرئيسية

تنص هذه الفرضية على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية، ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول (٣-١٢) يوضح ذلك.

جدول (٣- ١٢) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Sig.T	اختبار	الانحدار	Sig.F	اختبار	R <sup>2</sup>	R
مستوى الدلالة	T	$\beta$	مستوى الدلالة	F	معامل التحديد	معامل الارتباط
٠,٠٠٠	٦,٧٢	٠,٦٢٤	٠,٠٠٠	٤٥,٣٣	٠,٤٨٠	٠,٦٩٣

يتضح من البيانات في الجدول (٣-١٢) وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية محل الدراسة، فمعامل التحديد R<sup>2</sup> يوضح بأن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل عام تفسر ما نسبته (٠,٤٨٠) من التغيرات الحاصلة في مستوى تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية ، ما يشير إلى أن (٤٨%) من مستوى الأداء المالي في الغرف التجارية محل الدراسة ناتج عن تطبيق مبادئ الحوكمة، كما تعني هذه النتيجة أن نسبة (٥٢%) من التغيرات التي تحدث في مستوى تحسين الأداء المالي تعود لعوامل أخرى، لم يتم الإشارة إليها في هذا النموذج.

كما تفسر قيمة معامل الانحدار ( $\beta$ ) أو درجة التأثير التي بلغت (٠,٦٢٤)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (١٠٠%) في تطبيق مبادئ الحوكمة في الغرف التجارية إلى زيادة بمقدار (٦٢,٤٠%) في مستوى تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية محل الدراسة، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة F المحسوبة والتي بلغت (٤٥,٣٣) عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وهذا يثبت وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية محل الدراسة، ما يعني قبول

الفرضية الرئيسة للدراسة التي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

#### - اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص هذه الفرضية على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية في الغرف التجارية محل الدراسة، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول (٣-١٣) يوضح ذلك.

جدول (٣-١٣) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Sig.T	اختبار	الانحدار	Sig.F	اختبار	R2	R
مستوى الدلالة	T	$\beta$	مستوى الدلالة	F	معامل التحديد	معامل الارتباط
٠,٠٠٠	٧,٨٧	٠,٨٩٩	٠,٠٠٠	٦١,٩٨	٠,٥٥٨	٠,٧٤٧

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (٣-١٣) وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية في الغرف التجارية محل الدراسة، فمعامل التحديد  $R^2$  يوضح بأن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل عام يفسر ما نسبته (٠,٥٥٨) من التغيرات الحاصلة في مستوى تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية، ما يشير إلى أن (٥٥,٨٠%) من تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية في الغرف التجارية محل الدراسة ناتجة عن اهتمامها بتطبيق مبادئ الحوكمة.

كما تفسر قيمة معامل الانحدار ( $\beta$ ) أو درجة التأثير التي بلغت (٠,٨٩٩)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (١٠٠%) في مستوى الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة إلى زيادة

بمقدار (٨٩,٩٠%) في تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية في الغرف التجارية محل الدراسة، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة F المحسوبة والتي بلغت (٦١,٩٨) عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وهذا يثبت وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية في الغرف التجارية محل الدراسة، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى للدراسة التي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة الموازنات التخطيطية في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

#### - اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص هذه الفرضية على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في الاستخدام الأمثل للموارد في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة دور تطبيق مبادئ الحوكمة في الاستخدام الأمثل للموارد في الغرف التجارية محل الدراسة، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول (٣-١٤) يوضح ذلك.

جدول (٣-١٤) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Sig.T	اختبار	الانحدار	Sig.F	اختبار	R <sup>2</sup>	R
مستوى الدلالة	T	$\beta$	مستوى الدلالة	F	معامل التحديد	معامل الارتباط
٠,٠٠١	٣,٤١	٠,٥٠٢	٠,٠٠١	١١,٦٣	٠,١٩٢	٠,٤٣٨

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (٣-١٤) وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في الاستخدام الأمثل للموارد في الغرف التجارية محل الدراسة، فمعامل التحديد R<sup>2</sup> يوضح بأن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل عام يفسر ما نسبته (٠,١٩٢) من التغيرات الحاصلة في مستوى الاستخدام الأمثل للموارد، ما يشير إلى أن (١٩,٢٠%) من مستوى الاستخدام الأمثل للموارد في الغرف التجارية ناتج عن التزامها بتطبيق



مبادئ الحوكمة.

كما تفسر قيمة معامل الانحدار ( $\beta$ ) أو درجة التأثير التي بلغت (٠,٥٠٢)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (١٠٠%) في مستوى الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة إلى زيادة بمقدار (٥٠,٢٠%) في مستوى الاستخدام الأمثل للموارد في الغرف التجارية محل الدراسة، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة F المحسوبة والتي بلغت (١١,٦٣) عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وهذا يثبت وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في الاستخدام الأمثل للموارد في الغرف التجارية محل الدراسة، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في الاستخدام الأمثل للموارد في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

#### - اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص هذه الفرضية على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين مصادر الدخل في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين مصادر الدخل في الغرف التجارية محل الدراسة، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول (٣-١٥) يوضح ذلك.

جدول (٣-١٥) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Sig.T	اختبار	الانحدار	Sig.F	اختبار	R <sup>2</sup>	R
مستوى الدلالة	T	$\beta$	مستوى الدلالة	F	معامل التحديد	معامل الارتباط
٠,٠٠١	٣,٦٨	٠,٦٩٢	٠,٠٠١	١٣,٥٥	٠,٢١٧	٠,٤٦٥

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (٣-١٥) وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في

تحسين مصادر الدخل في الغرف التجارية محل الدراسة، فمعامل التحديد  $R^2$  يوضح بأن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل عام يفسر ما نسبته (٠,٢١٧) من التغيرات الحاصلة في مستوى تحسين مصادر الدخل، ما يشير إلى أن (٢١,٧٠%) من تحسين مصادر الدخل في الغرف التجارية ناتجة عن التزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة.

كما تفسر قيمة معامل الانحدار ( $\beta$ ) أو درجة التأثير التي بلغت (٠,٦٩٢)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (١٠٠%) في مستوى الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة إلى زيادة بمقدار (٦٩,٢٠%) في تحسين مصادر الدخل في الغرف التجارية محل الدراسة، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة  $F$  المحسوبة والتي بلغت (١٣,٥٥) عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وهذا يثبت وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين مصادر الدخل في الغرف التجارية محل الدراسة، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة التي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين مصادر الدخل في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

#### - اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

تنص هذه الفرضية على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة القوائم

#### المالية في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة القوائم المالية في الغرف التجارية محل الدراسة، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول (٣-١٦) يوضح ذلك.

جدول (٣-١٦) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

Sig.T	اختبار	الانحدار	Sig.F	اختبار	R <sup>2</sup>	R
مستوى الدلالة	T	$\beta$	مستوى الدلالة	F	معامل التحديد	معامل الارتباط
٠,٠٠٩	٢,٧٤	٠,٤٠١	٠,٠٠٩	٧,٥٠	٠,١٣٣	٠,٣٦٤

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (٣-١٦) وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة القوائم المالية في الغرف التجارية محل الدراسة، فمعامل التحديد R<sup>2</sup> يوضح بأن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل عام يفسر ما نسبته (٠,١٣٣) من التغيرات الحاصلة في مستوى تحسين جودة القوائم المالية، ما يشير إلى أن (١٣,٣٠%) من جودة القوائم المالية في الغرف التجارية ناتجة عن اهتمامها بتطبيق مبادئ الحوكمة.

كما تفسر قيمة معامل الانحدار ( $\beta$ ) أو درجة التأثير التي بلغت (٠,٤٠١)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بنسبة (١٠٠%) في مستوى الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة إلى زيادة بمقدار (٤٠,١٠%) في تحسين جودة القوائم المالية في الغرف التجارية محل الدراسة، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة F المحسوبة والتي بلغت (٧,٥٠) عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وهذا يثبت وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة القوائم المالية في الغرف التجارية محل الدراسة، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة التي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة القوائم المالية في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

## ٥. الاستنتاجات والتوصيات:

### ٥.١. أهم الاستنتاجات

في هذا الفصل سيتم عرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، كإجابة عن أسئلة الدراسة، وتحقيق لأهدافها، ونتائج اختبار الفرضيات التي تم طرحها في الفصل الأول.

١. وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الغرف التجارية محل الدراسة.

٢. وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في كفاءة إعداد الموازنات التخطيطية في الغرف التجارية محل الدراسة.

٣. وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في الاستخدام الأمثل للموارد في الغرف التجارية محل الدراسة.

٤. وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين مصادر الدخل في الغرف التجارية محل الدراسة.

٥. وجود دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة القوائم المالية في الغرف التجارية محل الدراسة.

٦. أن تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة في أبعاد الأداء المالي في الغرف التجارية محل الدراسة، متفاوت، فقد كان بُعد الموازنات التخطيطية الأعلى تأثراً بتطبيق مبادئ الحوكمة، يليه بُعد تحسين مصادر الدخل، يليهما بُعد الاستخدام الأمثل للموارد، وجاء جودة القوائم المالية الأقل تأثراً بتطبيق مبادئ الحوكمة.

## ٢,٥. التوصيات

في ضوء استنتاجات الدراسة التي تم الحصول عليها من نتائج التحليل الإحصائي، تم الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات سنتناولها كما يلي:

١. تعزيز الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة بكافة مجالاتها، لأنها منهجية ملائمة للتعامل مع البيئة التنافسية تضمن سلامة سير الأعمال، وتزيد من فرص التميز في الأداء.

٢. العمل على تفعيل جوانب الإفصاح والشفافية، وبحسب القوانين واللوائح المعتمدة، وبما يحقق المصالح المشتركة لكل أصحاب المصالح.

٣. ضرورة الاستفادة من تطبيق الحوكمة في وضع مقياس لأداء المؤسسات، للمحافظة على مستوى أداء يحقق كفاءة وفاعلية الجانب المالي .

٤. العمل على نشر الوعي حول مفهوم الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المؤسسات المالية.

## المراجع :

١. أبو الفتوح، محمد السيد (٢٠٢٢)، أثر ممارسات مشاركة وتمكين العاملين على مستوى الاداء المؤسسي للمنظمات العامة دراسة ميدانية على موظفي الخطوط الامامية بالهيئة القومية للبريد المصري، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلد (٢٣)، العدد (١)، مصر .

٢. أبو النصر، مدحت محمد (٢٠١٥)، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.

٣. الاتحاد العالمي للفرغ التجارية (ICC)، ٢٠١١، مبادئ الحوكمة لجمعيات الاعمال والغرف والتجارية.

٤. الاتحاد العالمي للمعالجين الموظفين مجموعة عمل مؤشرات الجودة، (٢٠٢٠)، أداة استراتيجية تقييم الجودة:

الدليل الأساسي لا استخدام مؤشرات الجودة في العلاج الوظيفي. جنيف، سويسرا..

٥. الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، غرفة تجارة وصناعة وادي حضرموت

والصحراء، <https://archive.unescwe.org>

٦. الأنسي، هيفاء (٢٠١٨) دور مبادئ الحوكمة في تحسين أداء منظمات المجتمع المدني في اليمن تصور

مقترح، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والإدارية، الاكاديمية اليمنية للدراسات العليا، اليمن.

٧. الاهدل، تامر (٢٠١٢)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية، رسالة

ماجستير، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن.

٨. بركاني، بثينة، حفيظي حنان (٢٠١٦)، دور تسيير الكفاءات المهنية في تحسين الأداء المؤسسي المؤسسة

الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة سونمغاز - قالمة، رسالة ماجستير، كلية العموم الاجتماعية والإنسانية،

جامعة ٨ ماي ٥٤٩١ - قالمة -، الجزائر.

٩. بزقراوي، حياة (٢٠١١)، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة

حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، اطروحة دكتوراه ، محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم

التسيير ، بسكرة

١٠. توك، محي الدين (٢٠١٤)، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الفساد، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

١١. الحلو، احمد فتحي (٢٠١٢)، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية قي قطاع

غزة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

١٢. الحيارى، عمر (٢٠١٧)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة

عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،

كلية الاعمال, الأردن

١٣. خيرة، فاندي، خير الدين، تشوار (٢٠١٨)، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة المؤسسة، جامعة أوبكر بلفايد تلمسان، الجزائر
١٤. الدجني، اياد (٢٠١١)، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي - دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.
١٥. رابعاً: الأدلة والأوراق العلمية:
١٦. زيموش، منصور، حياة، حنان، (٢٠١٩)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة، رسالة ماجستير،
١٧. السقا، منذر (٢٠١٨)، أثر المعايير الدولية لقياس أداء الإدارة العامة في تحسين الأداء المؤسسي الحكومي - دراسة ميدانية على وزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، فلسطين.
١٨. الصاعدي، ريناد (٢٠٢١)، دور الموازنة التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية في مدينة جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، مجلد (٥)، العدد (١٨).
١٩. صايح، جوديت (٢٠١٨) أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الاداء المؤسسي في جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
٢٠. صحراوي، محمد، ٢٠١٨، دور غرف التجارة والصناعة في التنمية المحلية غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي ٢٠١٧/٢٠١٤ - دراسة حالة- جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
٢١. الصغير، بغو (٢٠١٩)، أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة



نفضال وحدة GPL- أم البواقي، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.

٢٢. صندوق النقد الدولي (٢٠٢١)، إصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط

وشمال آسيا وأفريقيا الوسطى، الطبعة العربية.

٢٣. الطيب، رقية (٢٠١٩)، دور الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة

المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية)، جامعة الملك خالد، السعودية.

٢٤. عبيدات، ذوقان (٢٠٠٩)، البحث العلمي (مفهومه وأدواته وأساليبه) الطبعة (١١)، دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢٥. عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وكايد، عبد الحق (٢٠١٦)، البحث العلمي مفهومه وأدواته،

وأساليبه، الطبعة (١٨)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢٦. عثمان، عبد الرزاق محمد، المطارنة، عبد الوهاب (٢٠١٦)، الحاكمية المؤسسية واثرها على الأداء

المؤسسي في الشركات الصناعية الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن.

٢٧. العموش، سامي علي (٢٠١٦)، التخاصية واثرها على الأداء المؤسسي دراسة حالة على شركة

الاتصالات الأردنية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

٢٨. الغولي، عصام (٢٠١٩)، الحوكمة وأثرها في تعزيز التمثيل الصادق لشركة يمن موبايل، رسالة

ماجستير، قسم العلوم المالية والإدارية، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، اليمن.

٢٩. قانون الغرف واتحادها العام، رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٣م.

٣٠. كحيلي، الجبارية (٢٠١٥)، دور الاستراتيجية في تحسين الأداء المؤسسي \_ دراسة حالة مؤسسة حدود

سليم لتوظيف وتصدير التمور، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،

الجزائر





٣١. الكفارنة، عبير (٢٠١٦)، المساواة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في المرافق الحكومية في فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.
٣٢. مجلس الغرف السعودية (١٤٣٨)، لائحة حوكمة مجلس الغرف السعودية، رقم (م/٩٣/٤)، السعودية.
٣٣. المشهداني، إيمان، طالب، علاء فرحان، (٢٠١١)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، .
٣٤. المطيري، مشعل (٢٠١١)، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. الأردن
٣٥. مهدي، سيف، شفاء بلاسم، حسن، (٢٠٢٠)، تقييم الأداء المؤسسي باستعمال نموذج المؤسسة الأوربية لإدارة الجودة (EFQM) دراسة حالة في إحدى المنظمات، الكلية التقنية الإدارية/ بغداد، المجلد (٦٦)، العدد (١٠٤)، العراق.
٣٦. الموقع الرسمي للاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية، info@fycci-ye.org
٣٧. الموقع الرسمي للغرفة التجارية الصناعية امانة العاصمة - صنعاء، <https://www.scciye.org>
٣٨. نصير، رهام، نصير، أحمد (٢٠٢١) الحاكمية المؤسسية ودورها في تطوير أداء المؤسسات الحكومية الأردنية، اطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا.

#### المراجع الأجنبية:

- 1- Mudashiru, Adebayo, Bakare, Ibrahim, Ishmael, Yusuf(2014), Good Corporate Governance and Organisational Performance: An Empirical Analysis, MBA, Department of Accounting and Finance Faculty of Management Sciences Lagos State University, Vol. 4, No. 7(1); May 2014,Nigeria
- 2- Groom, Jocelyn(2018), Factors Preventing U.S. Adoption of Triple-Bottom-Line Sustainability Frameworks and Performance Indicators in Museum Strategic Plannin, MBA,



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)  
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة  
ISSN: 2707-7675

Harvard University, London

- 3- Arora, Akshita, Sharma, Chandan(2016), Corporate governance and firm performance in developing countries, evidence , India
- 4- Zhenhui, Zeng(2020), Relationship between Governance Mechanism and Performance of NLCCs: The case of Fujian Chamber of Commerce in Sichuan Province, PhD, University of Electronic Science and Technology of China.
- 5- Chamber de Commerce du Canada,(2013), Corporate Governance Manual,Canada